



الجزء السياسي من ملتقى اليوم نتحدث عن اربع محاور مهمة ...

1- المحور الأول ... هو محور اختيار الوزراء والعمل على اكمال الكابينة الوزارية ... فهي تجربة جديدة علينا منذ انطلاق العملية السياسية في العراق عام 2003 .. ان يكون هناك تمثيل فني لقوى سياسية في الحكومة ... وهذه التجربة الان هي بيد من تسلم المسؤولية وعليهم ان يثبتوا للعراقيين ولنا ان اختيارنا كان صحيحا ...

ان مشروعنا لبناء الدولة هو مشروع استراتيجي ومصيري ولن نتوانا عن فعل أي شيء يدعم مشروعنا ويقربنا من بناء الدولة العصرية العادلة التي نحلم بها والتي ستتحول الى حقيقة لأبنائنا باذن الله تعالى ...

وعندما استشعرنا في لحظة مفصلية اننا بحاجة الى تغيير طريقة التفكير في إدارة الدولة فاننا لم نتردد في تسليم المواقع الوزارية التي كانت تدار من قبل قيادات سياسية مهمة في تيارنا الى شخصيات مستقلة ولكنها تنتمي للعراق الذي يمثل انتماءنا الأكبر والأهم ... وقد تمسكنا كتيار وتمسكت شخصياتنا بالاستقالات التي قدمتها وقدمنا بدائل كانت محل اتفاق الجميع ونالت التصويت والثقة في مجلس النواب ...

وحرصنا على ان تكون شخصيات بصرية لان الوزارتين وهما النفط والنقل لهما علاقة كبيرة مع محافظة البصرة المعطاء ... وبارك لأهالي البصرة الفيحاء تصدي عدة وزراء من البصرة لمواقع حساسة وحيوية في ادارة الدولة في ظاهرة فريدة من نوعها ولنا كل الفخر في ان نرف هذه البشارة لأهالي البصرة ونكون سبباً في تحقيقها

.

لقد وعدنا ووفينا ... ونتمنى ان نكون دائما ممن يفي بوعوده التي يقطعها على نفسه وامام الله والشعب ...

اليوم نطبق تجربة إدارية جديدة سنعمل جميعا على انجاحها وتطويرها ... والانطلاق منها الى تطهير مؤسساتنا من الروتين والالتكالية والمحسوبية ...

لقد كنا واضحين في مواقفنا ... ولم نتكلم بالإصلاح كثيرا ولكننا

طبقيناه عمليا وصمدنا وتحملنا مسؤولياتنا ودعمنا الحكومة رغم تحفظنا على بعض مواقفها وإجراءاتها البطيئة..

وإجراءاتها البطيئة.. ولكن شجعنا الحكومة في المواقف التي تستحق التشجيع ودعمها في المنعطفات الحاسمة وصبرنا وفي الوقت نفسه تحفظنا على ادائها في المواقف المتلكئة ...

اننا نؤمن بالشراكة وبالعامل بروح الفريق ولا يصح الا الصحيح مهما كانت المعوقات والتحديات ومهما كان مستوى التشويش والتضليل ...

ونتمنى للحكومة ان تكمل خطواتها بأشغال الوزارات المتبقية التي تدار بالوكالة وعلى رأسها وزارة الداخلية لما لها من تأثير كبير في إدارة الجهد الأمني ونحن في معركة مصيرية مع الإرهاب ...

وهنا نؤكد على دعمنا لتسليم وزارة الداخلية لاحد الشخصيات الكفوءة من اخوتنا في منظمة بدر حيث انها استحقاقهم الانتخابي .... وهذا سيعزز قوة الحكومة وفعاليتها ويمنحها الزخم الذي تحتاجه للمرحلة القادمة ...

2-المواقع بالوكالة

... ان هذا المحور الثاني نتكلم عن المواقع بالوكالة والدرجات الخاصة ... ان هذا الموضوع من الأهمية بمستوى انه يمثل حجر الزاوية في مشروع الإصلاح .. فلا يمكن ان نتصور نجاح أي دولة ومواقعها الحساسة تدار خارج القوانين النافذة ..

ان قيمة الشخصيات التي تتبوء المواقع الحكومية الخاصة تنبع من شرعيتها التي تستمدتها من الشعب عبر ممثليه في مجلس النواب حال الوزراء ورئيس مجلس الوزراء ... وعليه فان كل من يشغل موقعا بالوكالة هو فاقد للشرعية الدستورية لأنه لم يحصل على التفويض الشعبي من خلال البرلمان ...

وان نظام الوكالة وضع لفترة محددة ولحالات خاصة كي لا تتوقف الاعمال ، ولكن ان يصبح سياسة تنتهج وأسلوب إدارة فانه يؤشر على ان مشروع الإصلاح التي تنادي به الحكومة ليس بالجدية الكافية ... وقد تناولنا هذا الموضوع اكثر من مرة وسنواصل التذكير به حتى لو استمرت الحكومة بالتجاهل لأننا نسجل موقفاً قد يبني عليه قرارات مستقبلية فنكون معذورين امام الله والشعب واننا لم نتهاون بتحمل مسؤولياتنا القانونية والتشريعية ...

ان يعلن عن وجبة كبيرة من المواقع المشغولة بالوكالة للرأي العام ويفتح المجال امام جميع الطاقات العراقية كي يتسنى لكل من يرى في نفسه الكفاءة وتوفير الشروط المطلوبة ان يشرح نفسه لنيل هذه المواقع وان تكون هناك عدالة ومسؤولية في التقييم وهذه هي الطريقة الوحيدة لبناء مؤسسات دولة حقيقية ... وقد ابلغونا الاخوة في رئاسة مجلس الوزراء انهم في المراحل الأخيرة لأعدادالبرنامج وسينطلق قريباً ...

ان تغيير الوزراء باخرين من التكنوقراط لا يمثل شيئاً امام معالجة ظاهرة الموظفين من الدرجات الخاصة المعينين بالوكالة لا بالاصالة ... والخطوة القادمة يجب ان تكون انهاء هذه الظاهرة في الدولة العراقية باذن الله ...



بالتسجيل الاليكتروني ( البايومتري ) والذي يمثل عاملاً اساسياً في ضمان المشاركة في الانتخابات ونزاهتها ، حيث ستؤدي المشاركة الانتخابية الى تحقيق التجديد الذي يتطلع اليه ابناء شعبنا ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته